

مجدداً، مدن العراق تنتفض

عديّد نصار
كاتب لبناني



ليست المرة الأولى التي تشهد فيها المدن العراقية انتفاضة شعبية واسعة في ظل سيطرة القوى الطائفية التابعة بشكل أو بآخر لنظام المالكي. وليست هي المرة الأولى التي تشهد فيها انتفاضة العراقيين رداً قمعياً منفلتاً تشهه أجهزة القمع التابعة للنظام، كما أنها ليست المرة الأولى التي تنخرط فيها أطراف ميليشياوية تابعة للحرس الثوري الإيراني في عمليات القتل وملاحقة الناشطين حتى منازلهم للتخلص منهم.

وكذلك ليست هي المرة الأولى التي يرتفع فيها هتاف: بغداد حرة حرة، إيران بره بره، في المظاهرات التي عمت مدن الجنوب والوسط وكذلك العاصمة بغداد، حيث أحرقت العلم الإيراني أكثر من مرة. لكنها ربما هي المرة الأولى التي ينزل فيها العلم الإيراني عن مبنى السفارة الإيرانية في بغداد ليرفع العلم العراقي مكانه. ولهذه العملية رمزية كبرى تؤكد أن الشعب العراقي يعتبر الوجود الإيراني في العراق احتلالاً يجب التخلص منه، وهذا ما يؤرخ أركان نظام المالكي في طهران وربما يدفعهم إلى ارتكاب جرائم لا تقل دموية عما ارتكبوه في سوريا، بحق الشعب العراقي التواق إلى التخلص من كل ما أوجده الوجود الإيراني في العراق من كوارث وضعت غالبية الشعب الإيراني تحت خط الفقر ودمرت كل المرافق الخدمية وتركت العراق بلا زراعة وبلا صناعة، وبلا الرفادين بلا ماء وثاني أجنبي بلد بموارد الطاقة في العالم بلا كهرباء.

صحيح أن العراقيين ينتفضون ضد قوى فاسدة مسيطرة منذ 15 عاماً، نهبت المالية العامة ووضعت العراق في أعلى قائمة الدول الأكثر فساداً، وتركت أبناء الشعب العراقي بلا عمل فعمت البطالة والفقر، وأهملت القطاعات الصحية والتربوية وأفسحت المجال للميليشيات الإجرامية لغصب الأمن وتراجعت العدالة، لكنهم بحسبهم الطبيعي يدركون أن هذه القوى ما كانت لتسيطر وتمارس فسادها وتدميرها لوطن لو لا تبعيتها لنظام المالكي وحمايتها من قبل الحرس الثوري. لذلك رأينا المتظاهرين قبل عام في البصرة ومحافظات الجنوب يرددون الهتاف ذاته: العراق حرة حرة، إيران بره بره. حيث أحرقت القنصلية الإيرانية في البصرة وعدد من مكاتب الأحزاب والميليشيات الملحقة بالحرس الثوري، وحيث نعلم أنه أثناء وعقب مظاهرات البصرة والجنوب في العام الماضي، شنت تلك الميليشيات والمجموعات التابعة لإيران حملة تصفيات وعمليات طاولت العديد من الناشطين والإعلاميين وسواهم في مدن الجنوب، لذلك يخشى أن تمارس تلك المجموعات عمليات أوسع مدى وأكثر دموية بحق الناشطين العراقيين خلال الانتفاضة الحالية بعد أن اغتيل الناشط حسين عادل وزوجته سارة الخميس الماضي على يد مجهولين اقتحموا منزلهم في مدينة البصرة.

وكنا قد شهدنا تدخلاً مباشراً لقيادة فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني أثناء حراك البصرة ومدن الجنوب العراقي العام الفائت حين زار بغداد وأوعز إلى الحكومة العراقية بضرورة وقف المظاهرات، واليوم تفصح الحكومة الإيرانية عن موقفها حين "تعرّب عن أسفها للاضطرابات في المدن العراقية وتقول إن الحكومة ببغداد لن تسمح باستمرار بعض التحركات التي يستغلها أجنبي".

أما المسؤولون العراقيون الذين يعترفون بأحقية مطالب المتظاهرين، فيصرون على أن هنالك مندسين يعملون على حرف المظاهرات عن أهدافها. فقد تم تعطيل شبكة الإنترنت في عموم البلاد ثم أعلن رئيس الحكومة عادل عبدالمهدي منع التجول في بغداد اعتباراً من الخميس وحتى إشعار آخر؛ ثم منع التجول في محافظة ذي قار، لبطل الساعة الثالثة من فجر الجمعة بعد ثلاثة أيام من المظاهرات التي كسرت حظر التجول

مرجعية النجف ليست طرفاً محايداً حان وقت الإصلاح



صورة باهتة للمرجعية في ساحة التحرير

إلى التذكير بمقترح تشكيل لجنة من خارج السلطة للتحقيق في الفساد، لكنها لا تذكر كم من المحققين اغتيلوا وطردوا من مناصبهم، لأنهم أرادوا الوصول إلى تلك المافيات.

المسألة لا تحتاج إلى لجنة متخصصة، ستكون عتبات المرجعية معقبة منها بالتأكيد، إنما كل مواطن يعرف ماذا كان يملك نوري المالكي وما هو عليه الآن بعد السلطة، وماذا كان يملك إبراهيم الجعفري، وماذا صار عليه بعد السلطة، وكم من العقارات اغتصب المجلس الأعلى وحزب الدعوة والتيار الصدري، وعم أضرحة أقيمت على أراضي الدولة لقيادة الأحزاب. وابن ذهب المليارات التي تأكد أنها ضائعة، وقد قدرت بـ450 مليار دولار. وهناك حديث يجري عن أنها سلمت إلى إيران مقابل خسائرها في الحرب مع العراق، وهذا غير مستبعد، من الأحزاب التي تعتبر الولي الفقيه قائدها الأعلى.

يبدو أن المرجعية نفسها فقدت المصداقية، وصار مهما كيفية المحافظة على هذا النظام، لكنها تحاول مداراة المزاج الشعبي، خشية الانفلات عنها، فهي التي وضعت اللجنة الأولى في هذا النظام الفاسد. مع علمنا أنه لم يحصل أن هيمنت مرجعية دينية، وبهذا العمق، على وضع السلطة في العراق، لا من الشيعة ولا من السنة، مثلما هيمنت هذه المرجعية.

وتقتصد الانخراط تطوعاً في القوات المسلحة، وأن لا تشكل قوات خارجها. لكن كان بالإمكان للمرجعية أن تكون واضحة وفتية بالغاء ما تأسس خارج منطوق فتواها، فما الذي عطلها عن ذلك، غير الرضا بما حصل.

شيدت المرجعية الدينية إدارة اقتصادية عبر العتبتين، الحسينية والعباسية، ولما كشفت قناة "الحرّة" عن الفساد في العتبتين، ثارت ثورتها، وادعت كذب ذلك التقرير، أما السلطة ممثلة في الإعلام فالتحقت موقفاً ضد تلك القناة وعطلتها عن العمل في بغداد. على الرغم من الكارثة، وتزايد عدد القتلى حتى وصل إلى المئة في آخر الأخبار، والمئات من المعتقلين، والمطاردين، ترى خطبة المرجعية في يوم الجمعة الرابع من أكتوبر، والمظاهرات مستمرة، تتحدث عن

العنف والعنف المضاد، أي عنف القوات الأمنية، وقالت "الاعتداءات مرفوضة على المتظاهرين وعلى القوات الأمنية"، دون أن تتحقق من أيهما بدأ بالفعل، ومن المعتدي ومن المتضرر من نفسه. لم يختلف الخطاب عما سبقه منذ خمسة عشر عاماً: للمطالبة بالإصلاح، ومعالجة الفساد، وتحسين الأوضاع، وتحميل الحكومة المسؤولية، وهل يجد عاقل أن الحكومة لا تتحمل المسؤولية، كي تذكر بها المرجعية الدينية؟ عادت المرجعية في خطبتها الأخيرة

القائمة الشعبية، والتي أفرزت الانتخابات حينها عن محاصصة، ما زالت البلاد تتحمل المساوئ بسببها. عجلت المرجعية الدينية بالانتخابات، خشية البقاء لفترة انتقالية سيفرق الجمهور الطائفي. ولم تظهر حكومة شيعية موالية لها. وعجلت كتابة الدستور والاستفتاء عليه، وهو الآن المشكل الأكبر. ومنذ ذلك التاريخ صار للمرجعية الدينية بالنجف خطيبان: خطيب العتبة العباسية أحمد الصافي، وخطيب العتبة الحسينية عبدالمهدي الكربلائي. يبان ما تفكر فيه المرجعية الدينية، وعندما تقول المرجعية الدينية المقصود أولاً نجل المرجع محمد رضا السيستاني، قبل أبيه، فهو لسان حال الأب ومدير مكتبه، والمصدر لتوجيهاته. أما وكلاء المرجع الكبار فهم أصحابه بقمّ ولنسن.

منذ بدأت المرجعية الدينية تبث أراءها عبر الخطيبين المذكورين، وحتى آخر خطاب، ليس فيها غير النصائح والتعلمين، وكأنها تريد تبرير وجودها لمقلديها من العراقيين، بينما تريد اطمئنان إيران على مصالحها بالعراق، فهي عندما وجهت بفتوى الجهاد الكفائي (2014) كانت نتيجة عسكرية البلاد، وتأسيس الحشد الشعبي. لكنها لا تريد الإعلان عن اعتراضها على هذا الحشد، الذي لم يتأسس بالفتوى المذكورة، بينما هي تدعي أن الفتوى كانت واضحة

زيد بن رفاعه

لم يكن الحدث كسابقاته، من المظاهرات والاحتجاجات التي تشهدها عادة ساحة التحرير وسط بغداد، تلك الساحة الرئسية بنصب الحرية منذ سنة 1961، وهو العام الذي توفي فيه نحاته جواد سليم. كانت هذه الساحة تحنفي بالمظاهرات التي تقيمها الدولة، ومنذ 2003 تحولت إلى مكان لاحتجاجات المعارضة الشعبية. كانت أشدها احتجاجات 2011، والتي اغتيل إثرها أبرز المتظاهرين هادي المهدي، وكانت آخر مكاملة تلقاها المهدي من أحد أصحاب نوري المالكي، لكن أحفظ بالتليفون من قبل الجهات المختصة ولم يظهر للتحقيق نتيجة. حينها ظهر على شاشة تلفزيون البغدادية والإصابات والأورام باهتة على وجهه نتيجة التعذيب عند اعتقاله. وقال بالحرف الواحد: أنا أقلد المرجع آية الله السيستاني وأريد أن يتدخل وينصفني، لكنه اغتيل بعد فترة قصيرة جداً.

هذه المناجاة من قبل المتظاهرين المذكورين، وكان سابقاً في المعارضة قريباً إلى الإسلاميين، تصلح مدخلاً لمقالنا هذا، من أن المرجعية تملك كل شيء، من التبة العباسية والعتبة الحسينية، وهي بمثابة العتبة الرئسية التي يشرف على أموالها الولي الفقيه علي خامنئي، وهي تمسك بزمام البلاد اقتصادياً بينما يمسك بزمام البلاد أمنياً الحرس الثوري. لم تظهر المرجعية حينها استنكاراً لهذا الغتيال، وللاعتقالات التي طالت الشباب المتظاهرين.

يبدو أن المرجعية نفسها فقدت المصداقية، وصار مهما كيفية المحافظ على هذا النظام، لكنها تحاول مداراة المزاج الشعبي، خشية الانفلات عنها، فهي التي وضعت اللجنة الأولى في هذا النظام الفاسد

يصعب اعتبار المرجعية الدينية طرفاً محايداً بين مطالب الناس وحاجاتهم والسلطة، التي كانت سبباً لترسيخها على أساس المحاصصة الطائفية، عندما دعت بقوة (2005)

إيران تدفع العراق إلى الفوضى الشاملة

سلام سرحان

لذلك لا يمكن أن تندس تلك الميليشيات في جهتي الصراع فتقوم بقتل المتظاهرين والتحكيل بهم، وتستخدم أنزعها في الوقت نفسه في تاجيح الاحتجاجات وإرسال أفرادها لحرق مؤسسات الدولة والدفع نحو الفوضى الشاملة.

ينبغي أن ندرّك أن نظام طهران أصبح في طريق مسدود، وأن بقاءه بصيغته الحالية، التي تسمح له بالتدخل في شؤون جميع الدول الأخرى، أصبح من الماضي، بعد اتساع الإجماع العالمي على ضرورة إنهاء سياسات النظام الإيراني المزعزعة لاستقرار الدول الأخرى من خلال دعم الميليشيات والجماعات المتمردة.

لم تعد طهران تحلم بزوال العقوبات، وأصبحت أقصى أهدافها تقتصر على تصدير ولو كمية قليلة من النفط من أجل تفادي سقوط النظام إذا استمرت العقوبات بصيغتها الحالية. في هذا الاحتقان التام ومع تزايد إدراك النظام الإيراني أنه في حفرة عميقة تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم وتجعل سقوطه حتمياً، فإنه لن يتردد في دفع العراق إلى الفوضى الشاملة، حتى لو كان ذلك يحمل أملاً ضئيلاً بإنقاذ من تلك النهاية.

ينبغي على المحجّين والأجهزة العراقية غير الخاضعة لسلطة إيران والتي لا تريد انهيار البلد، أن تحذرن من هذا السيناريو، الذي يمكن أن يدخل البلاد في أزمة أكبر بكثير من جميع الكوارث التي مرّت بالبلاد حتى الآن.

هل يمكن أن تتردد طهران في إشعال الفوضى الشاملة لتصل إلى إيقاف صادرات النفط العراقية، على أمل أن يعجز العالم عن تعويض تلك الصادرات فينغاضى عن عودتها لتصدير النفط؛ ذلك السيناريو ربما لا يزال بعيداً وقد تتصدى له أطراف دولية ومحلية، لكن درجة العنف المفرط الذي استخدم في قمع المتظاهرين يؤكد وجود أطراف تسعى إلى ذلك الهدف. معظم التسجيلات التي نشرت من قلب الاحتجاجات، أكدت أن إطلاق الرصاص جاء من أشخاص ملتزمين. كما أن جميع المحتجين الشباب الذين ظهروا في تسجيلات الفيديو التي نشرت في اليوم الأول قبل قطع الإنترنت، أكدوا أن قوات الجيش والشرطة لم تطلق النار على المتظاهرين.

هناك ميليشيات عراقية تابعة للحرس الثوري الإيراني وهي جزء لا يتجزأ منه، تخشى من أن الغايات النهائية للاحتجاجات ستؤدي حتماً إلى نهاية دورها، إذا ما أدت إلى إجبار الحكومة على محاربة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة.

تصل إلى أكبر الفاسدين، لأن اقترابها منهم سيخوض سلطتها. بعض الأطراف المستفيدة من السلطة لا تريد السقوط في الفوضى الشاملة لأنها تريد الاحتفاظ بمكاسبها، لكن لا بد من الانتباه إلى وجود أطراف تدبّر بالولاء المطلق لطرهان، ويمكن أن تتلقى أوامر بالدفع إلى تلك الفوضى لأنها قد تكون آخر سيناريو لإنقاذ النظام الإيراني من السقوط.

جربت طهران المخنقة بشكل لم تعرفه أي عقوبات سابقة في التاريخ الحديث، حماقات كثيرة مثل مهاجمة السفن وإسقاط طائرة أميركية مسيرة، ووصلت إلى أكبر حماقات ضرب أكبر شريان للطاقة العالمية في السعودية على أمل تغيير حقائق احتناقتها الاقتصادي، لكن ذلك لم يسعفها. كل ذلك يؤكد أن النظام الإيراني مستعد لفعل أي شيء، لتخفيف العقوبات ولو بدرجة ضئيلة، بعد أن أكد على لسان المرشد الأعلى علي خامنئي والرئيس حسن روحاني أن هذه العقوبات خارج أي قدرة على الاحتمال.



الأسلوب الممجوج الذي اعتادته أبواب الأنظمة المترنحة تحت وطأة الانتفاضات الشعبية العارمة تستعيده اليوم وسائل الإعلام الناطقة بلسان نظام المالكي في طهران

واستكملت "الأخبار" سيرتها في الجمعة، فكتبت تحت عنوان: "العراق: ضربة أولى لمخطط الانقلاب"، لتؤكد على طبيعة وشكل المؤامرة المزعومة التي يحكيها مظاهرو العراق ضد محور الممانعة المزعوم، باعتبار أن ما يجري هو من تدبير السفارة الأميركية وبعض العسكريين العراقيين والناشطين الذين يحركون الشارع العراقي.

هذا الأسلوب الممجوج الذي اعتادته أبواب الأنظمة المترنحة تحت وطأة الانتفاضات الشعبية العارمة تستعيده اليوم وسائل الإعلام الناطقة بلسان نظام المالكي في طهران، وكان الشعوب التي تتعرض للسحق تحتاج محرراً خارجياً لتقلق صرختها في وجه القوى الفاسدة التي تجعل من حياتها جحيماً في حين أنها تعيش فوق بحر من الخيرات والثروات التي تتعرض للنهب جهاراً نهاراً من قبل من تريعوا على كرسي السلطة بفضل قوى الاحتلال، وجمعوا المليارات لقاء التسهيل لتلك القوى أمر السيطرة والتصرف وتبشيع أبواب المشرق العربي كله أمام التغلغل الاحتلالي لعصابات القتل شديدة التخلف التي يقودها قاسم سلیماني والتي فتكت بالشعب السوري فقربته ودمرت بلاده. وأخيراً، كل التضامن مع الشعب العراقي الذي ينبغي له أن يتضامن مع نفسه، فلا تترك مدن الجنوب والوسط وبغداد العاصمة الوطنية وحيدة في مواجهة آلة القمع التي يحركها قاسم سلیماني، إذ ننظر من كل المدن والمناطق العراقية الأخرى في انتفاضة شاملة من السلمانية إلى أربيل إلى الموصل وكركوك ومدن الأنبار، ولكن انتفاضة لكل العراقيين الذين أنقذتهم الطائفية ودمرت بلادهم حروب الأعداء.



يبدو أن المرجعية نفسها فقدت المصداقية، وصار مهما كيفية المحافظ على هذا النظام، لكنها تحاول مداراة المزاج الشعبي، خشية الانفلات عنها، فهي التي وضعت اللجنة الأولى في هذا النظام الفاسد

يصعب اعتبار المرجعية الدينية طرفاً محايداً بين مطالب الناس وحاجاتهم والسلطة، التي كانت سبباً لترسيخها على أساس المحاصصة الطائفية، عندما دعت بقوة (2005)